آراء ابن السَّرَّاج البغداديّ في مسائل الدّلالة النحوية كما وردت عند أبي حَيَّان الأندلسي في "ارْتِشَاف الضَّرَبِ"

الباحث/ خلاف عبد المعز محمد عمر

مستخلص البحث باللغة العربية :

هذا البحث يبين لنا مدى تأثير الفكر النحوي البغدادي في النحو الأندلسي، وذلك من خلال تناول المسائل الدلالية والنحوية التي أورد فيها أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ه) آراء ابن السَّرَّاج البغدادي (ت ٣١٦ه)، كما هي موجودة في "ارتشاف الضَّرَب"، الذي يُعَدُّ واحدًا من المصنفات الثَّرية بآراء نحاة المدرسة البغدادية؛ فقد حَوَى مادةً علميةً قويةً وآراء متنوعة لنحاتها. وقد توقفنا في بحثنا هذا عند أبرز المسائل التي تتعلَّق بدلالة بعض التراكيب النحوية، التي ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الأبنية النحوية الواردة فيها، مثل تركيب الأساليب النحوية، كأسلوب التعجب، وأسلوبي المدح والذم، ومسألة طبقات المعارف، وبعض المسائل الأخرى المتعلِّقَة بحروف المعاني. حيث عني البحث برصد آثار الفكر النحوي البغدادي على نحاة المدرسة الأندلسية، ونحلل طبيعة نقل أبي حيان لآراء ابن السراج، وكيفية تناوله لها، وهل كان يأخذ بها، أو يردّها، أو يضيف إليها، أو ينقلها دون أن يعلق عليها ؟ وإلى أيّ مدى تَقْتَرِب أو تَبْتَعِد هذه الآراء من أقوال النحاة الأوائل وقواعد النحو التي أَقَرُّوها ؟

Abstract of the Research in English:

This research demonstrates the extent of the influence of Baghdadi grammatical thought on Andalusian grammar by exploring the semantic and grammatical issues in which Abu Hayyan Al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH) referenced the opinions of Ibn Al-Sarraj Al-Baghdadi (d. ٣١٦ AH). These views are presented in Irtiyash Al-Dharb, a work rich with the perspectives of the Baghdadi grammatical school, containing strong scholarly material and diverse opinions of its grammarians.

Our study focuses on key issues related to the meanings of certain grammatical constructions closely tied to the nature of the syntactical structures they entail. These include constructions like the exclamation style (Usloob Al-Ta‘ajjub), the styles of praise and dispraise (Usloob Al-Madh wa Al-Dham), the classification of definite nouns (Tabaqat Al-Ma‘arif), and other matters related to particles of meaning (Huruf Al-Ma‘ani).

The research aims to trace the impact of Baghdadi grammatical thought on the grammarians of the Andalusian school, analyzing Abu Hayyan’s approach to transmitting Ibn Al-Sarraj’s views. It investigates how he dealt with these views—whether he adopted, rejected, added to, or simply reported them without comment—and assesses how closely these opinions align with or deviate from the statements and rules established by earlier grammarians.

مُقَدّمَـــةٌ:

(أ)- موضوع الدراسة :

الحمد لله أن أكرمنا بأفصح بيان، وخلَّد العربية بالقرآن، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد (صلّى الله عليه وسلم)، وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان. أما بعد ،،،

فقد اختلف المؤلفون المحدثون حول قيام المدرسة النحوية البغدادية، فمنهم من نفى وجودها، مثل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه "مدرسة الكوفة"؛ فلم يَرَهَا إلا مذهبًا انتخابيًّا من الرأيين "البصري والكوفي"، ومنهم من أثبت وجودها، مثل الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو"، والدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه "الفرَّاء"، والدكتور شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية".

جاءت هذه الدراسة لتبين لنا مدى تأثير الفكر النحوي البغدادي في النحو الأندلسي، وذلك من خلال عرض لأبرز المسائل الدلالة النحوية التي أورد فيها أبو حيان الأندلسي آراء ابن السَّرَّاج البغدادي،كما هي موجودة في كتابه "ارتشاف الضَّرَب"، الذي يُعَدُّ واحدًا من المصنفات الثَّرية بآراء نحاة المدرسة البغدادية؛ فقد حَوَى مادةً علميةً قويةً وآراء متنوعة لنحاتها. وقد توقفنا في بحثنا هذا عند أبرز المسائل التي تتعلَّق بدلالة بعض التراكيب النحوية، وتلك التي ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الأبنية النحوية الواردة فيها، مثل دلالة بعض الأساليب النحوية كأسلوب التعجب وأسلوبي المدح والذم، ومسألة طبقات المعارف، وبعض المسائل الأخرى المتعلِّقَة بحروف المعاني. حيث عني البحث برصد آثار الفكر النحوي البغدادي على نحاة المدرسة الأندلسية، ونحلل طبيعة نقل أبي حيان لآراء ابن السراج، وكيفية تناوله لها، وهل كان يأخذ بها، أو يردّها، أو يضيف إليها، أو ينقلها دون أن يعلق عليها ؟ وإلى أَيّ مدى تَقْتَرِب أو تَبْتَعِد هذه الآراء من أقوال النحاة الأوائل وقواعد النحو التي أَقَرُّوها ؟

(ب)- أسباب اختيار الموضوع :

- اختيار الدراسة لأبي حيان؛ لِمَا له من أثر معلوم في الدرس النحوي، فمصنفاته بمثابة حلقة وصل بين النحاة القدامى والمُحْدثين؛ فهي تتناول آراء السابقين بالتحليل، ثم الأخذ بصحيحها وردّ فاسدها، وربما اتجه إلى آراء أخرى خالف فيها سابقيه من النحاة، وربما لا يبدي رأيًا، فسرد آراء النحاة دون تعويل عليها، وهذا ما يبدو جليًّا في كتابه "ارتشاف الضرب".

- مكانة كتابه "ارتشاف الضرب" الذي يُعَدُّ موسوعةً نحويةً كبيرةً، تمتلئُ بالموافقات والاعتراضات والآراء النّحوية القيِّمَة.

– محاولة وضع أيدينا على آراء النحويين البغداديين كما هي متمثِّلةٌ في آراء ابن السَّرَّاج.

(ج)– أهداف الدراسة :

تعدَّدت أهداف هذه الدراسة وتنوعت، فمنها :

– رصد آثار الفكر النحوي البغدادي على نحاة المدرسة الأندلسية.

– التّعَرُّف على التَّكْوين النحوي للمحتوى العلمي لـ "ارتشاف الضَّرب" وبخاصة في المسائل النحوية الدلالية.

– مناقشة عند الآراء التي اتفق فيها أبو حيان مع ابن السَّرَّاج.

– التوقف عند الآراء التي اختلف فيها أبو حيان مع ابن السَّرَّاج.

(د)– مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

هناك عدة أسئلة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، منها :

– هل أَثَّرت المدرسة البغدادية على نحاة المدرسة الأندلسية ؟

– كيف كانت مشاهد هذا التأثير من خلال النصوص المتناثرة في "ارتشاف الضرب"؟

– ما مدى حضور الاتجاه البغدادي في فكر أبي حيان ودوره في توجيه اختياراته في مسائل النحو الدلالي ؟

– إلى أَيّ مدى تَقْتَرِب أو تَبْتَعِد هذه الآراء من أقوال النحاة الأوائل وقواعد النحو التي أَقَرُّوها ؟

(ه)– منهج الدراسة :

المنهج المُتَّبع في هذه الدراسة هو "المنهج الوصفي التحليلي"، الذي يَصف الظَّاهرة ويُحلِّلها.

(و)– خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة البحث أن يقع في مقدِّمةٍ (تناولنا فيها موضوع الدراسة، وأسباب اختيارها، ومشكلاتها، ومنهج البحث)، وتمهيدٍ نظري، ومبحثين، وخاتمة.

ففي التمهيد ذكرنا نقطتين :

١. تعريف الدلالة لغةً واصطلاحًا.

٢. أثر الدلالة في المعنى والتركيب.

وخصصنا مبحثين لدراسة دلالة بعض التراكيب النحوية، ودلالة حروف المعاني كالتالي :

♦ المبحث الأول : دلالة بعض التراكيب النحوية :

(١)- المسألة الأولى : أَعْرَف المعارف.

(٢)- المسألة الثانية : مَنْعُ ("فِعْلِ التَّعَجُّبِ" و"نِعْمَ" و"بِئْسَ") فِي صِلَةِ "الَّذِي".

♦ المبحث الثاني : دلالة حروف المعاني.

(١)- المسألة الأولى : "مَا" الْحَرْفِيَّةُ، و"ما" والْاسْمِيَّةُ :

(٢)- المسألة الثانية : (أَلْ) الْاسْمِيَّةُ الْمَوْصُولَةُ.

وفي الخاتمة أوردنا فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

أولًا : تمهيـــــد نظري وفيه نقطتان :

١. تعريف الدلالة لغة واصطلاحًا :

١,١ الدلالة لغة :

جاءت اللفظة مشتقة من المادة الأصلية (دـــ– ل– ل) بمعنى الاهتداء إلـــى الطريـــق، يقول الزمخشري :"دلّه على الطريق، وهو دليل المفازة وهم أدلاؤها، وأدللت الطريق: اهتديت إليه، ..... والدالّ على الخير كفاعله"[١] أي : بمعنى الإرشاد إلى الطريق المُوصل إلى مكـــان ما.

وجاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (دلل) ما يلي[٢]:

- دلّه على الشيء يدُلُّه دَلًّا ودَلَالَة فانْدَلَّ: سدَّده إليه.
- والدليل: ما يُستَدَلّ به، والدليل: الدَّال، وَقَدْ دَلَّه عَلَى الطَّرِيقِ يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولـــة، والفتح أعلى.
- وَالِاسْمُ الدِّلالة والدَّلالة، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، والدُّلُولة والدِّلِّيلى. قَالَ سِيبَوَيْهِ: والدِّلِّيلى عِلْمُـــه بِالدَّلَالَةِ ورُسوخُه فِيهَا.

إن هذه المعاني جميعها تصبُّ في باب الاهتداء والتوجيه إلـــى الطريـــق أو الـــشيء، ومعرفة جوانبه.

١,٢ الدلالة في الاصطلاح :

"الدلالة في الاصطلاح تعني:"الاستدلال"، فهي شقان: (دالّ، ومعنـــى)، فالـــدَّالُّ: هـــو المتولد من المعنى الأصل، وأما المعنى(sens) : فمتولد من :

١- **الدلالة :** على الشيء ما يُمكن كل ناظر أن يستدل بها عليها، كمثل ذكـــر (الخـــالق والإبداع) دلالة على الخالق.

٢- **الاستدلال :** وهو الفعل الذي يقوم به المُستَدِلّ.

٣- **الدلالة :** ما يمكن أن يستدل بها كوسيلة من وسائل الحقيقة"[٣].

وعرف أهل التفسير "الدلالة" بأنها:" الإشعار بأمر خفي"، وتعنـــي عنـــدهم :"إرشـــاد شخص طَلَبَ معرفة"، وعليه يكون "الدليل" هو:" إرشاد إلى شيء مطلوب غير ظـــاهر وغيـــر واضح لطالبه، فهو متميز بالغموض والخفاء، حتى تتم تجليته ووضوحه بما يدل عليه"[٤].

---

(١) الزمخشري، أساس البلاغة، ١/ ٢٩٥ ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط:١، ١٤١٩ه– ١٩٩٨م.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١١/ ٢٤٨: ٢٤٩.

(٣) شهر زاد بن يونس، محاضرات في علم الدلالة، ص٢، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: لسانيات عربية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة١، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، الموسم الجامعي: ١٤٤٠ه–١٤٤١ه / ٢٠١٩م – ٢٠٢٠م.

(٤) المرجع السابق، ص٢.

ومما ذكره الراغب الأصفهاني أنَّ مصطلح (الدِّلالة) يجيء بكسر الدال، ومعناه :"ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد"(١).

ومن تعريفات المناطقة لـ"لدلالة" في الاصطلاح :"أنها فهم أمر من أمر آخر يدل عليه" (٢).

ولقد فرَّق العسكري بَين الدّلَالَة وَالدَّلِيل وَالاستدْلَال وَالإشارة والإمارة، دلالة الكلام، ودلالة البرهان، فقال إن الدّلَالَة تأتي على أَرْبَعَة أوجه، أَحدها: مَا يُمكن أَن يستَدلّ بِهِ قصد فَاعله ذَلك أم لم يقْصد،... والثاني: الْعبارَة عَن الدّلَالَة يُقَال للمسؤول: أَعدْ دلالتك، وَالثَّالث: الشُّبْهَة، يُقَال: دلَالَة المخالف كَذَا، أَي: شبهته، وَالرَّابِع: الأمَارات، يَقُول الْفُقَهَاء: الدّلَالَة من الْقيَاس كَذَا، وَالدَّلِيل فَاعل الدّلَالَة (٣).

٢. أثر الدلالة في المعنى والتركيب :

يرتبط هذه البحث ارتباطًا وثيقًا بالمسائل التركيبة، فالتركيب لا شك أنه يؤثر في توجيه الدلالة والمعنى، فالدلالة تتأثر –دون شك– بتركيب الجملة، فإذا نظرنا لأحد حروف المعاني على سبيل المثال كحرف الباء، وجدنا أن له دورًا كبيرًا في توجيه المعنى، وذلك بتغير وظيفته الدلالية في الكلام، فتارة تعني الإلصاق، وتارة تعني الاستعانة، وأخرى تعني السببية، أو الظرفية، أو البدل، أو الآلة، أو المجاوزة، أو الاستعلاء، أو التعدية، أو التبعيض، أو المصاحبة، أو الغاية، وهكذا يتغير المعنى بتغير الوظيفة الدلالية للحرف.

وحروف المعاني هي التي تدل على معنى في غيرها، وهذا التعريف أطلقه النحويون على هذه الحروف؛ ولذلك فإن لها صلة وطيدة بفهم المعاني واستنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم، بطريق الاجتهاد أو التأويل؛ لأن كثيرًا من القضايا الدلالية والمسائل الفقهية يتوقف فهمها على فهم الدلالة التي يؤديها الحرف في النص، وسميت حروف معانٍ لهذا الغرض؛ لأنها تصل معاني الأفعال إلى الأسماء، أو لدلالتها على معنى، وقد اختلف النحاة وعلماء الأصول وعلماء الكلام في وظائف هذه الحروف كقواعد نحوية ودلالات لغوية على الأحكام الفقهية والعقائدية، وهي تعامل معاملة اللفظ في الجملة من حيث الدلالة فمنها ما يكون مستعملًا في الحقيقة ومنها ما يكون مستعملاً في المجاز وغيره.

وإذا انطلقنا من هذا المفهوم لنستجلي دلالاتِ حروف المعاني ودورها في إيضاح المعنى القرآني في سورة الضحى وجدنا غناء لا حد له، وسَعة في الدلالة لا وصف لها، فالله

(١) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص٣١٧، المحقق :صفوان عدنان الداودين دار القلم، الدار الشامية، دمشق– بيروت، ط:١، ١٤١٢ه.
(٢) المرجع نفسه ، ص٢.
(٣) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص٦٨، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة– مصر، ١٩٩٧م.

تعالى قد بدأ السورة الكريمة بحرف المعنى (الواو) الذي يفيد القسم، والقسم يحمل عظمةَ المقسَم به، وخطورة ما هو عليه من قيمة ودلالة، وإعجاز، وفائدة، فهو خَلْقٌ من خَلْقِ الله الذي لا يمكن أن يحدث إلا بأمره، ولا يكون إلا بإذنه، فلو تصورنا عدمَ طلوع الضحى يومًا ما فماذا يكون شكل هذا الكون؟!، وإذا لم يأذن الله له بالسفور له، فكيف تكون حياتُنا؟!، فالضحى له مكانةٌ، ومنزلة؛ ومن ثم أقسم الله تعالى به.

ثانيًا : المبحث الأول– دلالة بعض التراكيب النحوية :

١. المسألة الأولى : أَعْرَف المعارف :

١,١ نقول أبي حيَّان عن ابن السَّرَّاج البغداديّ :

نَسَب أبو حيان لابن السراج البغدادي قولًا في ترتيب المعارف، فذكر أنه جعل أَعْرَفَها اسم الإشارة، فقال:" وقيل: أعرفها اسم الإشارة ويُنْسب إلى ابن السراج"(١)، والحقيقة أن الكثير من النحويين لم يُؤَكِّدوا صحة ورود هذا الرأي عن ابن السراج، والبحث لم يقف عليه صريحًا في مؤلفات ابن السراج كما نقله عنه أبو حيان.

لكن يُرَجِّح البحث نَسْبِ هذا الرأي لابن السراج لأسباب، وهي:

- اختصاص ابن السراج لأسماء الإشارة في حديثه عنها في مُسْتَهَلِّ حديثه –عن "مسائل في المعرفة والنكرة"– قائلًا:" تقول: "هذا عبد الله"، فـ"هذا" اسم معرفة، و"عبد الله" اسم معرفة، و"هذا" مبتدأ، و"عبد الله" خبره"(٢)، وأجرى عليه "هذا أخوك"(٣)، ثم استرسل في الكلام قائلًا:" إن جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائمًا، قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٤)، وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة على أربعة أوجه: أحدهما: أن تجعل "أخاك" بدلًا من "هذا" وتجعل قائمًا خبر "هذا" والآخر: أن تجعل "أخاك" خبرًا لـ"هذا" وتضمر "هذا" من الأخ كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت "هو" كأنك قلت: هذا أخوك هو قائم وإن شئت كان "أخوك" وقائم خبرًا واحدًا، كما تقول: هذا حلو حامض"(٥)، ثم تناول القول "هذا الرجل" دون ذِكْر شيئًا بعدها، وأُريد بألف واللام "العهد"، فـ"الرجل" يصير خبرًا عن "هذا"، وإذا جِيءَ بعد "الرجل" بشيء يكون خبرًا، وجُعِل "الرجل" تابعًا لـ"هذا" كالنعت؛ لأن المبهمة

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢/ ٩٠٨، وذكره أيضًا في التذييل والتكميل، انظر: أبا حيان، التذييل والتكميل، ١١٣/٢، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢٢١/١، وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١٣/٢.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١٥٠/١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج١٥٠/١.

(٤) سورة هود: الآية ٧٢.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١٥١/١.

توصف، وصار ما بعده خبرًا عن هذا، فتقول: "هذا الرجل عالم"، و "هذه المرأة عاقلة"[١]، وأخذ يسترسل في مسائل لأسماء الإشارة[٢].

- نستنبط من قوله –"فإن قلت: "زيد هذا" فزيد مبتدأ وهذا خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا"؛ لأن الأَعْرَف أَوْلَى بأن يكون مبتدأ"[٣]– نَسْب هذا الرأي إليه؛ فقوله "والأحسن أن تبدأ "بهذا"؛ لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ" يشير إلى مدى اعتناءه باسم الإشارة، وأفضلية البدء به، وفيه دلالة على جَعْلِه لاسم الإشارة أعْرَف المعارف.
- ذهب ابن السراج–فيما يُنسب إليه– إلى أن اسم الاشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم، واحتج بأن اسم الاشارة يتعرف بشيئين، وهما: العين والقلب، وغيره يتَعَرَّف بالقلب لا غير[٤].

١,٢ أقوال النحاة :

تضاربت أقوال النحاة حول المعارف، فاختلفوا في عددها، وأَعْرَفها.

فقد اختلفوا في عدد المعارف وتعددت أقوالهم فيما يأتي :

- فمنهم مَن جعلها ثمانية كالسيوطي، وهي: المضمرات[٥]– العَلَم– أسماء الإشارة– الموصولات– وما عُرِف باللام[٦]– وما أُضيف إلى واحد من هذه الخمسة– والنكرة المتعرفة بقصد النداء[٧]، وذكر أن قومًا يزيدون أمثلة التأكيد كـ" أجمعون وأجمع وجمعاء وجمع"، واستدلوا على قولهم أنها صيغ مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف، وبذلك تصير ثمانية معارف[٨].
- وقد عَدَّها ابن مالك[٩]، وابن هشام ستة وهي: المضمر– العلم– اسم الإشارة– الموصول– المعَرَّف بـ"أل"– المضاف لمعرفة[١٠]، وعليه الأشموني، فقال:" وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة: المضمر "كَهُمْ، وَ" اسم الإشارة، نحو: "ذِي"، وَالعلم،

(١) انظر: المرجع السابق ، ج١/١٥١.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ج١/١٥٠: ١٥٨.

(٣) نفسه، ١/١٥٤.

(٤) هذا قول محقق الأصول في النحو، وليس قول ابن السراج، انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١/٢٦، وذكره ابن يعيش، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٢/٣٥٢، وانظر: الرضي، شرح الكافية للرضي، ٢/٣١٢.

(٥) "المضمرات" المقصود بها "الضمائر"، ويُسمِّيه الكوفيون" الكناية" أو "المكني"، وهذا قول ابن هشام، انظر ابن هشام، شرح شذور الذهب ص١٣٠.

(٦) "ما عُرِف باللام" المقصود بها "ما اتصلت به أداة التعريف(أل)، والخليل يرى أن (أل) برمتها هي أداة التعريف، وهمزتها أصلية، وأنها همزة قطع، أما سيبويه فيرى أن أداة التعريف هي(اللام) وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل، انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١/١٧٧–١٧٨ ه ٢، وقد أخذ السيوطي بقول سيبويه.

(٧) أي النكرة المقصودة، مثل:"يا شُرْطِيّ".

(٨) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/٤٧٢.

(٩) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٨٧، وسيأتي تفصيل قوله قريبًا –إن شاء الله– في الحديث عن أعرف المعارف.

(١٠) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣٠: ١٥٢.

نحو: "هِنْدَ"، وَالمضاف إلى معرفة، نحو: "ابْنِي"، والمحلى بأل، نحو: "الْغُلَامُ"، وَالموصول، نحو: "الَّذِي" "[1].

- وقد جعلها الرضي خمسة معارف، قال:" بل مرادهم أن المعارف الخمس، أعني المضمرات، والأعلامَ، والمبهمات وذا اللام، والمضاف إلى أحدها"[2]، وعليه سيبويه وجمهور النحاة، قال سيبويه:" فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"[3]، وقد جعلها المبرد أيضًا خمسة معارف، قال:" والمعرفة تدخل على أضْرب جِمَاعهَا خَمْسَة أَشْيَاء"[4].

واختلفوا في أَعْرَفِها، وتضاربت آراؤهم :

- فذهب جمهور النحاة المتقدمين والمتأخرين إلى أن "الاسم العَلَم" أَعْرَف المعارف، فيرى سيبويه والكوفيون أن أعرفها العَلَم[5]، فقال سيبويه:" فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"[6]، "ومذهب الكوفيين أن الأعرف: العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام" [7] ، وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه سيبويه والكوفيون، فرأى أن أعرف المعارف هو العَلَم وليس اسم الإشارة، وذلك يتبين من قوله : "وَقِيل الْخَبَر غير الأعرف إِلَّا إِذا اجْتمع إِشَارَة مَعَ غير ضمير فَإِنَّهُ يَجْعَل الْإِشَارَة الِاسْم وَإِن كَانَ مَعَ أعرف مِنْهُ كَالْعلمِ والمضاف إِلَى الضَّمِير نَحْو كَانَ هَذَا أَخَاك لِأَن الْعَرَب اعتنت بتَقْدِيم الْإِشَارَة لمَكَان التَّنْبِيه"[8]، فإذا تأملنا في قوله:" فَإِنَّهُ يَجْعَل الْإِشَارَة الِاسْم وَإِن كَانَ مَعَ أعرف مِنْهُ كَالْعلمِ" يتبين لنا أنه يرجح كون العلم أعرف من اسم الإشارة.
- وقد أَوْرَد الرضي نقلًا آخر–عن سيبويه، وذكر أن عليه جمهور النحاة– يخالف القول السابق؛ إذ جعل أعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام، والموصولات[9] ، وكذلك ذكر السيوطي نسْبة هذا الرأي لسيبويه، قال :"وعَلَى التَّفَاوُت اخْتلف فِي أعرف المعارف فمذهب سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور إِلَى أَن "الْمُضمر"

(١) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٨٦/١.
(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١١/٢.
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص٥.
(٤) المبرد، المقتضب، ٢٧٦/٤.
(٥) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ج٢/ ٩٠٨.
(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص٥.
(٧) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١٣/٢.
(٨) السيوطي، همع الهوامع، ج٤٣٤/١.
(٩) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١٢/٢، وهذا القوم مرجوح بالقول السابق له، والقائل بأن سيبويه جعل أعرف المعارف هو "العلم"، وهذا الذي يرجحه البحث؛ إذ أنه قد أورده سيبويه في كتابه كما تقدم، انظر سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص٥، وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب، انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٩٠٨/٢.

أعرفهَا وَقيل "الْعلم" أعرفهَا وَعَلِيهِ الصَّيْمَرِيّ وعزي للكوفيين وَنسب لسيبويه"[١]، وهذا الرأي قال به المبرد، فرأى أن "الضمير" هو أعرف المعارف[٢].

- وقد جعل ابن كيسان "المضمر" أعرف المعارف، قال الرضي :"وعند ابن كيسان : الأول المضمر، ثم العلم ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام والموصول"[٣]، وذهب ابن مالك إلى ذلك، فجعل "المضمر– الضمير–" هو أعرفها، فقال :"

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي.

- أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام : المضمر كـ "هم"، واسم الإشارة كـ "ذي"، والعلم كـ "هند"، والمحلى بالألف واللام كـ "الغلام"، والموصول كـ "الذي"، وما أضيف إلى واحد منها كـ "ابني" "[٤]، وقد ذكر الوقَّاد أن "الضمير" هو أعرف المعارف، قال :"لأن الإضافة إما للتعريف، وإما للتخصيص، والضمير غني عن ذلك، لأنه أعرف المعارف"[٥]، ولقد ذهب ابن هشام أيضًا إلى أن أعرف المعارف هو الضمير، قال :"إنما بدأت به، لأنه أعرف المعارف على الصحيح"[٦].
- وذهب الأشموني إلى ما ذهب إليه سيبويه في أحد قولَيْه[٧]، فرأى أن أعرفها، هو المضمر على الأصح، وهو قول الزمخشري [٨] ، فقال:" ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه، فأعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى، وقيل: هما في مرتبة واحدة، وقيل: المحلى أعرف من الموصول"[٩] .
- ومِن النحاة مَن ذهب إلى أن المعارف لا تتفاوت، وكلها مستوية، كابن حزم[١٠].
- وذكر عباس حسن أنها سبعة، وهي : الضمير– العلم– اسم الإشارة– الاسم الموصول– المبدوء بـ"أل" المعرفة– المضاف إلى معرفة– النكرة المقصودة[١١].

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٢٢٠/١.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٨٠/٤.

(٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١٣/٢.

(٤) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٨٧/١.

(٥) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط: الأولى ١٤٢١ه–٢٠٠٠م.

(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٣٠.

(٧) نُسِب إلى سيبويه قولان– كما تقدم– في أعْرُف المعاف، الأول: أن "العلم" هو أعرف المعارف، وهو الراجح؛ لوروده في "الكتاب" ج٢/ص٥، والقول الثاني: هو أن المضمر هو أعرف المعارف، وهذا الرأي أورده الرضي في شرح الكافية، انظر الرضي، شرح الرضي على الكافية٣١٢/٢، وهذا القول مرجوح بالقول الأول؛ للأسباب التي تم ذكرها في ترجيح القول الأول.

(٨) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٣٤٩/٣، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت – لندن، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

(٩) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٨٦/١.

(١٠) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب،٩٠٧/٢–٩٠٨، وانظر السيوطي، همع الهوامع، ٢٢٠/١.

(١١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي،٢١١/١، دار المعارف– مصر، ط: الثالثة.

١,٣ ما يرجحه البحث في هذه المسألة :

أولًا : عدد المعارف :

يرجح البحث الرأي القائل بأن المعارف خمس، وهذا الرأي رأي سيبويه، وجمهور النحاة، وعليه المبرد، وقال به الرضي، وستأتي – إن شاء الله– أسباب ترجيح البحث لهذا الرأي– القائل بأن المعارف خمسة– في الحديث عن أعرف المعارف في النقطة التالية.

ثانيًا : أعرف المعارف :

يرجح البحث الرأي القائل بأن أعرف المعارف – بعد لفظ الجلالة وضميره[١]– هو "الضمير"[٢] وهو أعرف من "العلم"، لكن إذا كان الضمير للمتكلم والمخاطب، كـ"أنا" وهي ضمير للمتكلم، وكـ"أنت" وهي ضمير للمخاطب، وكلاهما – أنا، و أنت– أعرف من العلم، الذي كـ"عبد الله"، فلا شك أن هذين الضميرين أعرف من "عبد الله" الذي هو علم، وهذا ما رجحه السيوطي، قال:" وَهِي الأَصْل خلافًا للكوفية وَالْجُمْهُور أَن المعارف مُتَفَاوِتَة فأرفعها ضمير مُتَكَلم فمخاطب فَعلم"[٣].

لأنه لا يمكن إضمارهما إلا بعد العِلْم بأنهما قد استقرا في ذهن المُتَحَدَّث، وعُلما عنده؛ فصار معلومًا عنده مَن تُعْنِي، وما تُعْنِي[٤]، فكلاهما أعرف من العَلَم، لَكِنَّ العَلَم أعرف من ضمير الغائب، فقولنا: "عبد الله" وهو علم، لا شك أنه أعرف من "هو" الذي ضمير الغائب.

- بذلك يرجح البحث أن ضميري المتكلم والمخاطب هما أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة وضميره؛ وذلك للأسباب التي تقدَّم ذكْرها، وأن "العَلَم" يليه، وهو أعرف من ضمير الغائب، وليس العلم أعرف من ضميريّ المتكلم؛ للأسباب السابق ذكرها في ترجيح كون "الضمير" أعرف المعارف.

- وهذا ترتيب المعارف حسب أعرفها[٥]:

١- أعرفها "الضمير"، وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب.

٢- ثم "العلم" وأعرف الأعلام " أَسمَاء الْأَمَاكِن ثمَّ أَسمَاء الأناسي ثمَّ أَسمَاء الْأَجْنَاس"[٦]، ثم "ضمير الغائب".

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي٢١٢/١، ه (١).

(٢) وقد ذهب إلى هذا الرأي جمع كبير من النحاة –كما تقدم –، وهو أحد قوليْ سيبويه، وبه قال ابن كيسان، والزمخشري، وابن مالك، والوقَّاد، وابن هشام، والأشموني.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢١٩/١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢/ص٦، وانظر المبرد، المقتضب ٢٨٠/٤.

(٥) قد ذكر عباس حسن هذا الترتيب، انظر عباس حسن، النحو الوافي،٢١١/١، لكنه قد جعل المعارف سبعًا، وهي: الضمير– العلم– اسم الإشارة– الاسم الموصول– المبدوء بـ"أل" المعرفة– المضاف إلى معرفة– النكرة المقصودة، لكن بحثنا يرجح كون المعارف خمسة؛ فالموصول وذو الأداة في رتبة واحدة، وأما النكرة المقصودة، فيرجح البحث قربها إلى النكرات أكثر منه إلى المعارف، وبذلك تصير المعارف على مراتب خمسة؛ وهي: "الضمير– العلم– اسم الإشارة– الاسم الموصول وذو الأداة، وهما في رتبة واحدة– المضاف إلى أحدهم".

(٦) هذا قول أبي حيان، في السيوطي، همع الهوامع، ٢٢٢/١.

٣- ثم "أسماء الإشارة"[١].

٤- ثم الموصول، وذو الأداة، وأعرفها" ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد"، والموصول وذو الأداة كلاهما في رتبة واحدة[٢].

٥- المضاف إلى أحدهم.

أما الرأي الذي نُسِب لابن السراج، والقائل بأن "اسم الإشارة" هو أعرف المعارف، وهو رأي ليس بضعيف؛ فلقد ذكر ابن يعيش أن قومًا يُشَبِّهُون اسم الإشارة بالمضمر، قال: "وقال قوم: إنما بُنِي اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم"[٣]، لكن لا يرجحه البحث؛ وذلك للأسباب السابق ذكرها في ترجيح كون "الضمير" أعرف المعارف.

٢. المسألة الثانية : مَنْعُ وقوع ("فِعْلِ التَّعَجُّبِ" و"نِعْمَ" و"بِئْسَ") فِي صِلَةِ "الَّذِي" :

٢,١ نقول أبي حيَّان عن ابن السَّرَّاج البغداديّ :

نقل أبو حيان عن ابن السراج البغدادي قوله في مَنْعِ وقوع فعل التعجب في صلة "الذي"، لأنه لا يُقْصَد به الخبر المحض، وكذلك مَنَعَ وقوع "نِعْمَ" و"بِئْس" صلة لها، لأنهما لا يُقْصد بهما الخبر المحض، كما هو الحال في فعل التعجب[٤]، ولقد تَوَقَّفْنَا على صحة ما نقله أبو حيان عن ابن السراج، قال ابن السراج :"ومن ذلك فِعْلُ التعجبِ، لا يجوز أن تَصِل به ولا تَصِف، لا تقول: "مررتُ برجلٍ أكرمْ به مِن رجلٍ" لأنَّ الصفةَ موضعها من الكلام أن تفصل بين الموصوفات وتبين بعضها من بعض، وإنما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودةً متحصلة، فأمَّا إذا كانت مبهمة غير متحصلةٍ فلا يجوز"[٥]، ولقد جعل "نِعْمَ" و"بِئْس" تابعيْن لفعل التعجب فَمَنَع صِلَتَهُمَا، ويتبين ذلك من قوله :"فَنِعْم وَبِئْس مِن هذا الباب"[٦]؛ أي من باب مَنْع فعل التعجب من صلة "الذي".

٢,٢ أقوال النحاة :

ذهب الفارسي إلى أنه لا صلة للتعجب وكذلك نعم وبئس، قال:" فأما قولهم :"ما أحسن زيدًا" فإن (ما) في موضع رفع بالابتداء، ولا صله لها في هذا الموضع، كما لم توصل في

---

(١) هناك قول للكوفيين قدّموا فيه " اسم الإشارة" على "العلم"، واحتجوا لذلك بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف، بخِلاف العلم، وقد نُسِب هذا القول للفراء"، انظر ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٧٩/١، لكن هذا لا يرجحه البحث؛ وذلك لأن العلم يحتاج مفسر، وليس العلم كذلك، وهذا قول الرضي، حيث قال:" وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمِل، بخلاف اسم الإشارة"، الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣١٢/٢ .

(٢) وهذا قول أبي حيان، انظر ابا حيان، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٣٥٢/٢، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط الأولى ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م.

(٤) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٨/٢، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٩٥/١.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٦٧/٢.

(٦) المرجع السابق، ٢٦٨/٢.

قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[١] فكما أن (ما) في هذه الآية لا صلة لها وهي وحدها "اسم"، كذلك في التعجب لا صلة لها"[٢].

ولقد مَالَ أبو حيان لرأي أصحابه –أي نحاة الأندلس كابن عصفور[٣]– في عدم وقوع التعجب صلةً، قال:" والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية، فلا يجوز: مررت بالذي ما أَحْسَنَهُ"[٤]، ولكن نقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي[٥] أنه لا خلاف في جواز الوصل بنعم وبئس، قال :"وفي الإفصاح[٦]: الوصل بـ"نعم"، و"بئس"، وجملة الشرط والجزاء جائز باتفاق"[٧].

وممَّن أجاز وقوع فعل التعجب صلة ابن خروف[٨]، قال الرضي: "وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلةً من دون إضمار القول، نحو: "جاءني الذي ما أَحْسَنَه" "[٩]، وقد نُقِل عنه – ابن خروف– رأيٌ ثانٍ خالف فيه القول الأول الذي أجاز فيه وقوع التعجبية صلة، أمَّا في هذا القول فقد اشترط في الصلة أن تكون غير تعجبية، قال:" وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز: "جاء الذي ما أحسنه"، وإن كانت عندهم خبرية، وأجازه بعضهم، وهو مذهب ابن خروف"[١٠].

وقد وافق السيوطيُّ ابنَ خروف في قوله –الأول– الذي أجاز فيه وقوع جملة التعجب صلة، كما في قولك: "جاءني الذي ما أَحْسَنَه"، فقال: "وَأَمَّا جملَة التَّعَجُّب فَإِن قُلْنَا إِنَّهَا إنشائية لم توصل بهَا أَو خبرية، فَقَوْلَانِ أَحدهمَا: الْجَوَاز، وَعَلِيهِ ابْن خروف، نَحْو "جَاءَنِي الَّذِي مَا أحْسنه"، وَالثَّانِي: الْمَنْع، لِأَن التَّعَجُّب إِنَّمَا يكون من خَفَاء السَّبَب والصلة تكون مُوضحَة فتنافيا، وَالصَّحِيح جَوَازه"[١١]،وبذلك خالف ابن خروف –في قوله الأول– والسيوطي لِمَا ذهب إليه الجمهور من عدم جواز وقوع فعل التعجب صلة.

ولقد رجَّح الرضي قول ابن بابشاذ والمتأخرين في عدم وقوع فعل التعجب صلة، ويؤكد أنها جملة انشائية لا خبرية، قال –بعد أن ذكر قول ابن خروف المتقدم: "ومنعه ابن بابشاذ، وسائر المتأخرين، وهو الوجه، لكونها إنشائية"[١٢].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٢) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ٨٩/١–٩٠، وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٧/٢، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٩٥/١–٢٩٦.

(٣) نحوي أندلسي، تم ذِكْره في الحديث عن نحاة الأندلس.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٧/٢.

(٥) نحوي أندلسي، تم ذِكْره في الحديث عن نحاة الأندلس.

(٦) هذا المؤلَّف اسمه " الإفصاح بفوائد الإيضاح" ولم نحصل عليه، لـكن ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢٦٧/١، ٢٤٧/٢، ، ونَسَبَهُ لـ "ابن هشام الخضراوي".

(٧) المرجع السابق، ٩٩٧/٢.

(٨) نحوي أندلسي، تم ذِكْره في الحديث عن نحاة الأندلس.

(٩) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٣/ ص١٠.

(١٠) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٥٠/١، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٣٤/١، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥٤/١ ه (٢).

(١١) السيوطي، همع الهوامع، ٣٣٤/١– ٣٣٥.

(١٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٣/ ص١٠ .

٣ .٢ ما يرجحه البحث في هذه المسألة :

يرجح البحث قول ابن السراج والفارسي والجمهور وما عليه المتأخرون، والقائل بأن "فعل التعجب" لا يقع صلة للموصول، وذلك للأسباب الآتية :

- لقد اشترط ابن عقيل في جملة الموصول بها ثلاثة شروط، وجعل من بينها كونها – الجملة الموصولة بها– خالية من معنى التعجب، قال:" ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط، أحدها: أن تكون خبرية، والثاني: كونها خالية من معنى التعجب، والثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام"(١)، وإذا كان من شروط الجملة الموصول بها خُلُوُّها من معنى التعجب، فكيف يقع التعجب صلة؟!.
- كَوْنِ التعجب لا يكون إلا من خفاء السبب، فَأَحَالَهُ ذلك –خفاء سببه– عن وقوعه صلة؛ لأن الصلة لا تكون إلا موضحة، وبذلك تتنافى الصلة مع التعجب، فلا يقع التعجب صلة(٢).
- كَوْن التعجب إِخْبارًا يحتمل الصدق والكذب(٣)، فيتعارض بذلك مع الصلة؛ لأن الصلة لا تحتمل الكذب، وهذا يَحُول بين التعجب والصلة، فلا يقع التعجب صلة.
- كَوْن (أَفْعَل) في التعجب "فِعْل" ماضٍ، كما ذهب إلى ذلك البصريون والكسائي من الكوفيين(٤)، واستدلوا على فعلية (أفعل) التعجبية، بأن قالوا: "الدليل على أنه (فعل) أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك"، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل "أَرْشَدَنِي، وأسعدني، وأبعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مُسْعِدني" "(٥)، وهذا يرجح لدَى البحث منع وقوع فعل التعجب صلة؛ لترجيح قول البصريين في كونه فعلًا، فتَحُول فِعْلِيَّتُه بينه وبين الصلة، فلا يقع صلة.
- عدم وقوع جملة التعجب صلة سواء كان الحكم عليها بأنها جملة خبرية أو إنشائية، وهذا يرجحه البحث، وهو قول ابن عقيل، قال: "فلا يجوز "جاءني الذي ما أحسنه"، وإن قلنا إنها خبرية، فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إنْ قلنا إنها إنشائية وإنْ قلنا إنها خبرية، فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق"(٦).

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٥٤/١ .

(٢) انظر: –في هذا المعنى– السيوطي، همع الهوامع، ٣٣٤/١– ٣٣٥.

(٣) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١١٢/١.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١٠٤/١.

(٥) المرجع نفسه ، ١٠٦/١.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ١٥٤ ه(٢)، وانظر تكملة الهامش(٢) ١/ ١٥٥.

وبذلك يرجح البحث عدم وقوع الصلة في فعل التعجب، وأما عن "نعم" و"بئس" فهما يقاسان في منع صلتهما على فعل التعجب؛ إذ أنَّ كلاهم أفعالًا جامدةً لا تتصرف، وبه قال ابن الأنباري –وهو رأي البصريين والكسائي من الكوفيين–، فقال:" لأن لنا أفعالًا لا تتصرف؛ نحو "نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا"[١]، وعليه فيرجح البحث منع صلة "نعم" و"بئس"، كما هو الحال في فعل التعجب، وما رجحناه يردُّ قول ابن خروف –في أحد قوليه– والسيوطي، اللذان يَرَيَان جواز وقوع التعجب صلة.

ثالثًا : المبحث الثاني : دلالة حروف المعاني :

١.المسألة الأولى : "مَا" الْحَرْفِيَّةُ، و"ما" والْاسْمِيَّةُ :

١,١ نقول أبي حيَّان عن ابن السَّرَّاج البغداديّ :

ذكر أبو حيان رأي ابن السَّرَّاج –الذي يمثل المدرسة البغدادية– في "ما" أنها "اسم"، وذلك لكونها مُقَدَّرَة هي وصلتها بـ"المصدر"، قال أبو حيَّان:" وأما "ما" إذا تَقَدَّرت بالمصدر هي وصلتُها؛ فذهب سيبويه إلى أنها "حرف"، وذهب أبو الحسن، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين إلى أنها "اسم" "[٢]، فيرى سيبويه أن "ما" حرف، كما في "يعجبني ما قمت"، فيقدِّره سيبويه والجمهور "قيامك"، أما الأخفش –ومعه ابن السراج على قول أبي حيان المتقدِّم– أنها "اسم"، فيقدِّره "الذي قمت"، على تقدير موصوف محذوف "أي القيام الذي قمت"[٣]، ولقد نَسَب ابن عقيل أيضًا هذا الرأي لابن السراج، لكنَّه رده، ورجح مذهب سيبويه والجمهور، والقائل بأن "ما" حرف، قال : "خلافًا لأبي الحسن وابن السراج في أنها "اسم"، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضًا، فإذا قلت: "أعجبني ما قمت"، فالتقدير "القيام الذي قمت"، وحُذِف الضمير الذي في الصلة، ورُدَّ هذا بقوله :"بما لستُما أهل الخيانة والغدر"، إذ لا يمكن هذا التقدير فيه" [٤].

وعندما أردنا التحقيق من صحة نَسْب أبي حيان وغيره من النحاة هذا الرأي لابن السراج، والقائل بأن "ما" اسم، توقفنا على صحته، فِبِه قال ابن السراج، فقال :"واعلم: أنَّ "أنْ" تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة "ما" لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى "ما" لأنها اسم، وما في صلة "أن" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أن" حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن "ما" اسم وأنها ليست حرفًا كـ"أنْ":

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٥/١، وانظر ٨١/١.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٣/٢، وانظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٧٣/١، وانظر: الرضي، شرح الرضي علي الكافية،٢٤/٣، وانظر: السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢٤٥/١–٢٤٦، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية –مكة المكرمة– المعابدة، ط: الأولى، ١٤٠٦ه– ١٩٨٦م.

(٣) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٣/٢.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٧٣/١.

أنها لو كانت "كأَنْ" لعملت في الفعل كما عملت كـ"أَنْ"[١]، ولقد وقفنا له على قول خالف فيه القول الذي تقدَّم، يرى فيه حرفية "ما"، قال: "ومن الحروف "مَا" وهي تكونُ نفي هو يفعلُ إذا كان في الحال وتكونُ كـ"لَيْسَ" في لغة أهل الحجاز، وتكون توكيدًا لغوًا تغيرُ الحرفَ عن عمله نحو: "إنما وكأَنما ولَعَلَّمَا" جعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء"[٢]، إذن رأي ابن السراج – هنا– مخالف لما ذكره أبو حيان، فهو يرى أن "ما" حرف، ونقل عن أهل الحجاز أنها تكون كـ"ليس"، وتكون توكيدًا لغوًا تغير في الحروف عند الدخول عليها، كما في "إنما وكأَنما ولَعَلَّمَا" فجعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء، إذن وافق ابنُ السراجِ –بهذا القول– سيبويه والجمهور في قولهم بحرفية "ما"، وفي القول الآخر قد خالفهم.

١,٢ أقوال النحاة :

أما ما نُسب للأخفش من قوله باسمية "ما"، فقد توقَّف البحث على صحته، وذلك حيث قال:" قال ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[٣] جعل (ما) اسمًا و(عَنِتُّم) من صلته"[٤]، وكذلك قوله:" وقال ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[٥] يقول ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ بوحينا ﴿إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ وجعل (ما) اسمًا للفعل وجعل (أَوْحَيْنا) صلة"[٦].

ولقد جعل المبرد "ما" بمعنى "الذي"، وذلك إذا أتى بعدها (إِنَّ)، فتكون موصولة بها، فقال: "تقول: "سر مَا إِنَّ زيدًا يُحبهُ من هِنْد جَارِيَته" فوصلت (مَا) وهي في معنى "الذى" بـ"إِنَّ"، وَ(مَا) عملت فِيهِ لِأَن (إِن) إِنَّمَا دخلت على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، وَالْمعْنَى كَذَلِك، وَكَذَلِكَ أخواتها قَالَ الله عز وَجل: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِي الْقُوَّةِ﴾[٧][٨]، وبالرغم أن المبرد جعل (ما) كـ"الذي" ؛ وهذا يُعْني كونها "اسم" عنده، إِلَّا أنه قد قال في موضع آخر بحرفيتها، مُصَوِّبًا بذلك قول سيبويه والجمهور، قال:" فَإِن سِيبَوَيْهٍ كَانَ يَقُول: إِذا قلت: "أعجبني مَا صنعت" فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: أعجبني أَنْ قُمْت فعلى هَذَا يلْزمه: "أعجبني مَا ضربت زيدًا"؛ كَمَا تَقول: "أعجبني أَنْ ضربت زيدًا"، وَكَانَ يَقُوله والأخفش يَقُول: "أعجبني مَا صنعت"، أي: مَا صَنعته؛ كَمَا تَقول: "أعجبني الذي صَنعته"، وَلَا يُجِيز: "أعجبني مَا قُمْت"؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى، وَقد خلط، فأجار مثله، وَالْقِيَاس وَالصَّوَاب قَول سِيبَوَيْهٍ"[٩]، إذن وافق المبرد –هنا–

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٦١/١، وانظر: ٢٨٧/١.
(٢) المرجع السابق، ٢١٠/٢.
(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٨.
(٤) الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش، ٣٦٩/١، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة، ط: الأولى ١٤١١ه–١٩٩٠م.
(٥) سورة يوسف: الآية ٣٠.
(٦) الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش،٣٩٣/١ .
(٧) سورة القصص: الآية ٧٦.
(٨) المبرد، المقتضب، ١٩٤/٣.
(٩) المرجع السابق، ٢٠٠/٣: ٢٠١، وانظر: ٣/ ١٩٧.

مذهب سيبويه والجمهور في أن "ما" حرف، وليست اسمًا، وهذا يخالف ما ذكره السيوطي من أنَّ المبرد جعلها اسمًا، قال:" الخامس: (ما) خلافًا لقوم منهم المبرد، والمازني، والسُّهيلي، وابن السراج والأخفش في قولهم: إنها اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنك إذا قلت: (يعجبني ما قمت)، فتقديره القيام الذي قمت"(١).

وقد ذكر الفارسي أن "مَا" تستعمل اسمًا في مواضع أربعة، وتستعمل حرفًا أيضًا في مواضع أربعة، قال:" فهذه المواضع الأربعة التي ذكرنا استُعملت (ما) فيها اسمًا، فأمَّا كون هذه الكلمة حرفًا ففي أربعة مواضع" (٢)، ولقد ذكر الفارسي أن "ما" تكون اسمًا(٣)، ومع ذلك فإنه قد مال إلى حرفيتها، قال :" فتقدير ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾(٤)، ومن رِزْقِهم ينفقون، وهذا أحد الدلالة البيِّنة أن (ما) هذه "حرف" ليس "اسم"، ومثل هذه الآية التي ذكرناها في الدلالة على أن هذه الكلمة "حرف" قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾(٥)"(٦).

وفي كلام ابن عقيل ما يبين لنا أنه قد خلط بين اسمية "ما" وحرفيتها؛ فقد شبَّهها بـ"مَنْ"، وأصبغهما بصفات الاسم تارة، والحرف تارة أخرى، قال: "فصل "مَنْ" و "ما" في اللفظ مفردان مذكَّران، سواء أكانا موصولَيْن أم شرطيَيْن أم استفهاميَيْن"(٧)، فقوله "مفردان مذكران"، وقوله "أكانا موصولَيْن" فيهما دلالة على كون "مَن" و "ما" اسمين؛ لأن الافراد والتذكير والصلة لا يكونوا في الحرف، وأما قوله "أمْ شرطيَيْن" فيه دلالة على أنهما حرفَيْن؛ لأن الشرط لا يقع من الاسم، ومِثْلُهُ قَوْلُه "أمْ استفهاميَيْن" ففيه دلالة على كونهما حرفَيْن؛ لأن الاستفهام لا يقع إلا من الحرف.

١,٣ ما يرجحه البحث في هذه المسألة :

إنَّ المُتَتَبِّعَ لأقوال النحاة يجد أنهم قد جعلوا "ما" حرفًا تارة، وتارة اسمًا، وهذا الذي يرجحه البحث، فيرجح البحث كون "ما" حرفًا واسمًا، وإنْ كان البحث يرى قربها إلى الحرفية أكثر منه إلى الاسمية، ولقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى وقوعها اسمًا وحرفًا، وإنْ كانوا قد مالوا إلى ترجيح حرفيتها كالفارسي(٨)، وابن الشجري(٩)، وابن هشام – كما سيأتي–، ولكن لا نستطيع أن نجزم بأنها حرف خالص، ولا اسم خالص؛ وذلك لوقوعها اسمًا

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٢٨١/١.

(٢) الفارسي، المسائل المُشْكِلَة، ص٩٦، قرأه وعلَّق عليه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٣م – ١٤٢٤ه.

(٣) انظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ٩٠/١، المحقق: د. حسن شاذلي فارهود (كلية الآداب–جامعة الرياض)، ط: الأولى، ١٣٨٩ه–١٩٦٩م.

(٤) سورة البقرة: الآية ٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٠.

(٦) الفارسي، المسائل المشكلة، ص٩٧.

(٧) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٥٩/١، ومِثْله، انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤٩/٣.

(٨) انظر: الفارسي، المسائل الشيرازات، ٤٨٢/٢، حققه الأستاذ الدكتور: حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٤ه– ٢٠٠٤م.

(٩) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢/ ٥٥٨، تحقيق ودراسة : الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ه– ١٩٩٢م.

تارة وحرفًا تارة أخرى، ولا يسطو أحدهما على الآخر، ولقد ذكر الفارسي – كما تقدَّم– أن (ما) تقع "حرفًا" في مواضع أربعة، وكذلك تقع "اسمًا" في مواضع أربعة، ولقد قال ابن هشام بوقوع "ما" اسمية وحرفية، قال:" (ما) تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، ولكل منهما ثلاثة أقسام"(١)،وبه قال المرادي(٢)، ولقد قال ابن هشام باسميتها مُتَّبِعًا في ذلك الأخفش وابن السراج، قال:" وَزعم ابْن خروف أَن (مَا) المصدرية حرف بِاتِّفَاق ورد على من نقل فِيهَا خلافًا وَالصَّوَاب مَعَ ناقل الْخلاف، فقد صرح الْأَخْفَش وَأَبُو بكر باسميتها، ويرجحه أَن فِيهِ تخلصًا من دَعْوَى اشْتِرَاك لَا دَاعِي إِلَيْهِ فَإِن (مَا) الموصولة الاسمية ثَابِتَة بِاتِّفَاق"(٣)، ومع ذلك رجَّح ابن هشام حرفية "ما"، وذلك في قول آخر، قال فيه:" وندر وَصلهَا بِالْفِعْلِ الجامد فِي قَوْله:

أَلَيْسَ أَميري فِي الْأُمُور بأنتما بِمَا لستما أهل الْخِيَانَة والغدر.

وَبِهَذَا الْبَيْت رجح القَوْل بحرفيتها إِذْ لَا يَتَأَتَّى هُنَا تَقْدِير الضَّمِير"(٤)، وهذا هو الراجح في غالب أقوال النحاة البصريين والكوفيين، وهذا ما قال به ابن الأنباري، قال:"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَّزْنَا ذلك لأن (ما) بمنزلة لم ولن ولا؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو "زيدًا لم أضرب، وعمرًا لن أُكْرِم، وبشرًا لا أُخْرِجُ" فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن (ما) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا: "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"(٥).

ولقد قال الكسائي بحرفية "ما"، ولم يوافقه في ذلك الفراء، قال :"من ذلك قولك: "بئسما صنعت"، فهذه مكتفية، و"ساء ما صنعت"، ولا يجوز ساء ما صنيعك. وقد أجازه الكسائي في كتابه على هذا المذهب، قال الفراء: ولا نعرف ما جهته، وقال: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرجل حرفًا تامًّا، ثُمَّ أضمروا لصنعت «ما» كأنه قال: بئسما ما صنعت، فهذا قوله وأنا لا أجيزه"(٦).

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣٩٠/١، المحقق : د.مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

(٢) انظر: ابن عليّ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ٣٢٢/١، المحقق: د.فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤٠٢/١.

(٤) المرجع السابق، ٤٠٣/١.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٠/١.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٥٧/١، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، ط الأولى.

وبذلك يرجح البحث وقوع "ما" حرفية واسمية، فكما تبين ما مِن نَحَوِيّ إلا وقد قال بالقولَيْن، أي حرفية "ما" واسميتها، حتى سيبويه الذي ما نُقِل عنه في "ما" إلا قولَه بحرفيتها – كما تقدم–، وجدنا له قولًا ثانيًا خالف فيه هذا القول، قال فيه باسميتها، قال : "وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتَوني ما خلا زيدًا. فـ(ما) هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضُهم زيدًا"(١)، وقال في موضع ثالث: "لأن (ما) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا"(٢).

وبذلك يرجح البحث حرفية "ما" واسميتها، لكن يرجح البحث قربها للحرفية أكثر منه إلى الاسمية؛ وذلك للأسباب التي سبق ذكرها في آراء النحاة الذين قالوا بحرفيتها، بالإضافة إلى:

- كونها زائدة (٣)، ومن أمثلة الحكم عليها بالزيادة مع (ذا) في (ماذا) (٤)، ولا يمكن للاسم أن يزاد، لكن الزيادة من سمات الحرف.
- كونها استفهامية(٥)، كما في قوله تعالى:﴿مَا لَوْنُهَا﴾(٦)، وقوله:﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾(٧)، فهنا "ما" استفهامية، وبذلك فهي حرف لا اسم؛ لأن الاسم لا يُستفهم به.
- كونها شرطية(٨)، كما في قوله تعالى:﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾(٩)، وقوله:﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾(١٠)، في هذا دلالة على حرفيتها؛ لأن الشرطية من سمات الحرف لا الاسم.
- كونها موصولة، ولا يُعني ذلك اسميتها، بل ربما كانت حرفًا، فلا نستطيع أن نحكم باسميتها أو حرفيتها إذا كانت موصولة إلا من خلال الصلة التي تقع بعدها؛ فهي التي تبين نوعها.
- كونها نافية(١١)، كما في قوله تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(١٢)، وقوله:﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(١٣)، وهذا دليل أيضًا لحرفيتها؛ فالأسماء لا تُستخدم للنفي.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٤٩/٢.
(٢) المرجع السابق، ٣٥٠/٢.
(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٣٠٥، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٠٣/١.
(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٩٧/١.
(٥) المرجع السابق، ٣٩٣/١.
(٦) سورة البقرة: الآية ٦٩.
(٧) سورة طه: الآية ١٧.
(٨) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٥٢/١.
(٩) سورة البقرة: الآية ١٩٧.
(١٠) سورة البقرة: الآية ١٠٦.
(١١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤٤٧/١.
(١٢) سورة يوسف: الآية٣١ .
(١٣) سورة المجادلة: الآية ٢.

- عملها عمل (ليس)، قال السيوطي:" أُلحق بـ(لَيْسَ) أحـرف أَحـدهَا (مَـا) النافية عِنْد أهل الْحجاز"[١] وهذا يدعِّم القول بحرفيتها.

وبهذه النقاط السالفة الذِّكْر يرجح البحث قُرْب "ما" إلى الحرفيـة، وبـذلك يتعـارض البحث مع ما ذهب إليه ابن الحاجب، حينما ذكر جانبًا من هذه النقاط، مُدَلِّلًا بها على اسـميتها![٢]، ومثله في ذلك ابن عقيل الذي خلط بين اسمية "ما" وحرفيتها[٣] ، فقال بالقولين، أي حرفية "ما" واسميتها، قال :"وأما (من) و(ما) غير المصدرية، فاسمان اتفاقا، وأمـا (مـا) المـصدرية فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم"[٤] .

٢. المسألة الثانية : (أَلْ) الْاسْمِيَّةُ الْمَوْصُولَةُ :

١ .٢ نقول أبي حيَّان عن ابن السَّرَّاج البغداديّ :

ذكر أبو حيان قولًا للمدرسة البغدادية، متمثلًا في قول ابـن الـسراج فـي (أل) أنهـا موصولة، قال :"ومن المختلف فيه «أل» في نحو: الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أنها "حرف تعريف"، وليست موصولة، وعنده أنَّ اسم الفاعل، واسـم المفعـول إذا دخـل (أل) لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به، ومذهب الجمهور أنها "معرفـة موصولة"، فقال المازني : "موصول حرفي"، وقال ابـن الـسراج، والفارسـي، والأكثـرون (موصول)"[٥]، ولقد تَوَقَّفْنَا على صحة ما نقله أبو حيان عن ابن السراج، وذلـك فـي قولـه:" فيقولون في موضع "الذي قامَ" القائم، فالألفُ واللام قد صارتا اسمًا وزال المعنى الذي كان لـه واسمُ الفاعلِ ههنا فِعلٌ وذاكَ يرادُ بهِ، أَلاَ تَرى أنهُ لا يجوز أن تقول: "هذا ضَاربٌ زيدًا أَمـسِ" حتى تضيف، ويجوز أن تقولَ: "هَذا الضاربُ زيدًا أمسِ" لأنـك تنـوي "بالـضاربِ" الـذي ضربَ"[٦]، وقوله:" فيقولون: إذا قلتَ "قامَ زيدٌ" كيف تخبر عن زيدٍ بالـذي وبـالألف واللام؟ فيكون الجواب: "الذي قامَ زيدٌ" و "القائمُ زيدٌ" "[٧]، وقوله: "كذلك إذا دخلت الألف واللامُ بـدلًا من الذي قلت: "القائمُ زيد" فالألف واللامُ قد قامتا مقامَ الذي و"قائم" قَدْ حَلَّ مقامَ "قامَ" "[٨]، ومـن أقوال ابن السراج السابقة يتبين لنا صحة ما نقله عنه أبو حيان في جَعْلِه (أل) اسم موصـول؛ وذلك لأنه أعدَّها كـ"الذي" الموصولة.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤٤٧/١.

(٢) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤٩/٣.

(٣) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٥٩/١.

(٤) المرجع السابق، ١٤٩/١.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٠١٣ .

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٦٥/٢.

(٧) المرجع السابق، ٢٧٠/٢.

(٨) المرجع نفسه، ٢٧٠/٢.

٢ .٢ أقوال النحاة :

لقد اختلف النحاة في هذه الأداة –أل– فمنهم مَن يرى أنها "اسم موصول"، ومنهم مَن يرى أنها "حرف موصول"، ومنهم من يرى أنها "حرف تعريف، ولا علاقة لها بالموصول"(١).

فذهب سيبويه إلى أنها اسمية موصولة؛ لأنها عنده كـ(الذي) الموصولة، قال:" وإذا قلت: "هذا الضاربُ" فإنّما تعرِّفُه على معنى "الذى ضَرب"، فلا يكون إلاَّ رفعًا"(٢)، وكذلك يُبَرْهِنُ سيبويه على قوله في صلة (أل)، فيرى أنها تمنع الاسم من الإضافة، وهي عنده –أل– بمثابة التنوين، ولأن التنوين والإضافة لا يجتمعان في كلمة، كذلك (أل) والإضافة لا يجتمعان(٣)، وهذا دليل كونها موصولة عنده، وكذلك يرى سيبويه اسمية (أل)، لاتصالها بالضمير، واجتماعها معه؛ ويتبين ذلك مما نقله المرادي عن سيبويه، قال : "وعند سيبويه الضمير كالظاهر؛ فهو منصوب في "الضاربك" مخفوض في "ضاربك": ويجوز في "الضارباك"، و"الضاربوك" الوجهان؛ لأنه يجوز: "الضاربا زيدًا" و"الضاربو عمرًا، وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة، ومنه قوله "من المنسرح":

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف"(٤).

وبذلك يرى سيبويه اسمية (أل)؛ لاجتماعها مع الضمير، فالضمير لا يعود إلا على الأسماء، وإلى –ما ذهب إليه سيبويه "في كون (أل) اسمية– هذا ذهب الأخفش والمبرد والرماني وهشام، قال المرادي: " قال المبرد والرماني في "الضاربك" و"ضاربك": موضع الضمير خفض، وقال الأخفش وهشام: نصب"(٥).

وأما الأخفش فقد ذهب إلى أنها حرف تعريف غير موصولة(٦) وكذلك ذهب المازني إلى أنها حرف تعريف غير موصولة في أحد قوليْه(٧)، وقوله الآخر: أنها حرف موصول لا اسم موصول(٨) ، "وحجتهما – الأخفش والمازني في قولها بأن "أل" حرف تعريف غير موصولة– أن العامل يتخطاها نحو: "جاء الضارب"، كما يتخطاها مع الجامد نحو: "جاء الرجل"، وهي مع الجامد معرفة اتفاقا، فتكون مع المشتق كذلك"(٩)، ولقد ذكر ابن هشام قوليْ

---

(١) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٠١٣، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧١/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٣٠/١، وانظر: ١٨١/١، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٦٥/٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٢/١.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١٣٤/٢.

(٥) المرجع السابق، ١٣٤/٢، وانظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، ٦٨٦/١.

(٦) انظر: ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٠٢، وانظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٠١٣، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١٣٩/١.

(٧) انظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، ١٦٠/١.

(٨) انظر: ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٠٢، وانظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٠١٣، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١٣٩/١.

(٩) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، ١٦٠/١.

الأخفش والمازني، ورَدَّهُمَا[1]، وسيأتي – قريبًا – بيان سبب رَدِّه لقولهما عند ذِكْر رأيه في هذه المسألة.

وفي كلام ابن علي المرادي ما يدل على حرفية "أل" عنده، فقد ضرب مثلًا عليها في كلامه عن الحروف، فيرى أنه كما لا يكون للحرف معنًى إلا في غيره، فـ"أل" مِثْل ذلك لا معنى لها إلا مع غيرها، فإذا قلت "أل" مجردةً لم تفهم لها معنى، لكن يتبين معناها في قولك "الغلام"، فهي بذلك تختلف عن الاسم والفعل؛ لأن دلالة كل منهما –الاسم والفعل– على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق[2]، لكن خالف المرادي هذا –كونها (أل) حرفية– فقال في قول آخر بصلة (أل) أي أنها موصولة، فعدَّها كبقية (الذي)، كما في قول الشاعر:

مِن القوم، الرسول الله منهم لهم، دانت رقاب بني معد.

أي: "الذين رسول الله منهم"، فحذف الاسم؛ اكتفاءً بالألف واللام، ولقد ذهب بعض النحاة إلى أنها زائدة في هذا البيت، لكن ردَّه المرادي؛ ذاهبًا إلى أنها (أل) الموصولة، ومما يقوِّي ما ذهب إليه المرادي ما ذهب إليه بعض النحويين أن (أل) –في قول الشاعر: "ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته"– بقية "الذي"[3]، إذن الراجح لدى المرادي أن (أل) اسم موصول؛ وهو ما ذهب إليه الجمهور ورجحه المرادي[4].

ولقد ذهب الفارسي إلى أنها اسم موصول، وهذا ما ذكره ابن هشام في حديثه عمَّا شابه (الذي) الموصولة ، فذكر (أل)، بعد (أي)، فقال:" وَمِنْهَا (أل) الدَّاخِلَة على اسْم الْفَاعِل كـ"الضَّارِب" أَو اسْم الْمَفْعُول كـ"الْمَضْرُوب" هَذَا قَول الْفَارِسِي وَابْن السراج وَأَكْثَر الْمُتَأَخِّرين"[5].

ورجح ابن هشام كَوْن "أل" اسم موصول؛ لأنها لا تؤول بالمصدر، وكذلك لجواز عَوْد الضمير عليها، ولِمَنْع تقديم معمولها عليها، وجواز عطف الفعل عليها، كما في قوله تعالى:﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ﴾[6]، فعطف "أثرن" على "مغيرات"، لِأَن التَّقْدِير "فاللاتي أغرن فأثرن" "[7]، وكذلك رجَّح ابن عقيل مذهب القوم الذين ذهبوا إلى أن (أل) –التي تكون للعاقل ولغيره، نحو: "جاءني القائم والمركوب"– اسم موصول[8]، ومما أَكَّد به ابن هشام على إلى انها اسمية موصولة قوله:" وَقِيل هِيَ فِي الْجَمِيع حرف تَعْرِيف وَلَو صَحَّ ذَلِك لمنعت من

---

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٣، وانظر: ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٠٢–٢٠٣.

(٢) انظر ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٢– ١٩٢–١٩٦–١٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠١: ٢٠٢.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص ٢٠٢–٢٠٣.

(٥) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٢، وانظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٤٩/١.

(٦) سورة العاديات: الآية (٣ :٤) .

(٧) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٢.

(٨) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٤٩/١.

إِعْمَال اسْمِي الْفَاعِل وَالْمَفْعُول كَمَا منع مِنْهُ التصغير وَالْوَصْف وَقيل مَوْصُول حرفي وَلَيْسَ بِشَيْء لِأَنَّهَا لَا تؤول بِالْمَصْدَرِ وَرُبمَا وصلت بظرف أَو بجملة اسمية أَو فعلية فعلهَا مضارع وَذَلِكَ دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حرف تَعْرِيف"[١].

٣. ٢ ما يرجحه البحث في هذه المسألة :

يرجح البحث قول الجمهور، وما عليه سيبويه، والفارسي، وابن السراج، والمتأخرين –كما تقدم– من كَوْن (أل) اسم موصول، وذلك للأسباب الآتية:

- جَعْل سيبويه لها كالتنوين، فقال :"لأنّ الألفَ واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين"[٢]، ولا يكون إلا في الأسماء، بل هو من خصائص الاسم، فهذا يدل على اسميتها.
- ولقد ذكر الأشموني أدلة أربعة على اسميتها، وهي[٣]:

الأول : عَوْد الضمير عليها في نحو: "قد أفلح المتقي ربه"، وقال المازني: عائد على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وليس هذا منها[٤].

الثاني : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: "جاء الكريم"، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها[٥].

الرابع : دخولها على الفعل في نحو "من البسيط":

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

ومنه قوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ﴾[٦]، فَعَطَف "أَثَرْنَ" على "مُغِيرَات"، لِأَن التَّقْدِير "فاللاتي أغرن فأثرن" "[٧].

- ولقد أورد ابن هشام الأدلة التي ذكرها الأشموني،وأضاف إليها أدلة أخرى، بَرْهَن بهما على أن (أل) اسم موصول، وهي[٨]:

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٧١– ٨٧٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٨٢، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/٢٦٥.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١/١٣٩، وانظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/١٤٩، وانظر: ابن الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ١/١٦٠.

(٤) انظر: ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٩٨، إلى ص٢٠٣، وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٢.

(٥) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٧١– ٨٧٦.

(٦) سورة العاديات: الآية (٣ :٤) .

(٧) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٢، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١/١٢٣.

(٨) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٩٢.

الأول: كونها لا تؤول بالمصدر[١].

الثاني : مَنْع تقديم معمولها عليها.

الثالث : نيابتها عن الضمير، قال ابن هشام :"أجَاز الْكُوفِيُّونَ وَبَعض الْبَصريين وَكثير من الْمُتَأَخِّرين نِيَابَة (أل) عَن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ وَخَرجُوا على ذَلِك ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[٢]، ومررت بِرَجُل حسن الْوَجْه وَضرب زيد الظّهْر والبطن إِذا رفع الْوَجْه وَالظّهْر والبطن"[٣].

الرابع: وممَّا يؤكد به ابن هشام على اسمية (أل) رَدِّه حكاية قطرب في جعلها استفهامية، قال:" مِن الْغَرِيب أَن (أل) تَأتي للاستفهام، وَذَلِكَ فِي حِكَايَة قطرب "أل فعلت؟" بِمَعْنى "هَل فعلت؟" وَهُوَ من إِبْدَال الْخَفِيف ثقيلا كَمَا فِي الْآل عِنْد سِيبَوَيْهِ لَكِن ذَلِك سهل لِأَنَّهُ جعل وَسِيلَة إِلَى الْألف الَّتِي هِيَ أخف الْحُرُوف"[٤]، فَرَدَّ ابن هشام كونها استفهامية؛ لأن الاستفهام من سمات الحرف لا الاسم.

- كونها كبقية (الذي)، كما في قول الشاعر :

مِن القوم، الرسول الله منهم لهم، دانت رقاب بني معد.

أي : "الذين رسول الله منهم"، فحذف الاسم؛ اكتفاءً بالألف واللام، ولقد ذهب بعض النحاة إلى أنها زائدة في هذا البيت، لكن ردَّه المرادي ؛ ذاهبًا إلى أنها (أل) الموصولة، ومما يقوِّي ما ذهب إليه المرادي ما ذهب إليه بعض النحويين أن (أل) –في قول الشاعر: "ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته"– بقية"الذي"[٥]، وبذلك يرجح البحث كون "أل" اسم موصول، كما ذهب الجمهور.

---

(١) انظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، ١٦٠/١، وانظر: ٤٤٥/٢.

(٢) سورة النازعات: الآية ٤١.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٧/١– ٦٤٨– ٦٥٢، وانظر : المرادي، الجنى الداني، ص١٩٨: ص ٢٠٣.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٨/١.

(٥) انظر: ابن علي المرادي، الجنى الداني، ص٢٠١: ٢٠٣، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو،٤٢٥/٢.

رابعـــاً : الخاتـــــمة :

تطرق هذا البحث لدراسة آراء ابن السَّرَّاج البغدادي في المسائل الدلالية والنحوية كما وردت عند أبي حيَّان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضَّرَب"، وقد توقفنا فيه عند أبرز المسائل التي تتعلَّق بدلالة بعض التراكيب النحوية، وبعض المسائل الأخرى المتعلِّقَة بحروف المعاني. وقد توصَّلت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج التي يمكن تلخيصها في هذه النقاط :

- كتاب "ارتشاف الضَّرَب" كتاب (بصريٌّ / بغداديٌّ)؛ اتَّبع فيه صاحبُه نهجَ الخليل وسيبويه في دمج النحو بالصرف.
- المدرسة البغدادية النحوية جزء أصيل من المدرسة البصرية.
- من المسائل التي ذكر فيها أبو حيَّان آراء البغداديين ولم يُبْدِ فيها رأيًا :

١- مسألة : (أعرف المعارف) التي ذكر فيها أبو حيان قول ابن السراج، القائل بأن اسم الإشارة هو أعرف المعارف، لكن لم يُبْدِ فيها رأيًا.

- من المسائل التي اتّبع فيها أبو حيَّان رأي المدرسة البغدادية :

١- مسألة : (تقدير الضمير الرابط مع الواو)، كما في (جاء زيد والشمس طالعة)، فذهب ابن جني إلى تقدير الضمير الرابط مع الواو؛ فتقديره (وقت مجيئه)، وحُذِف الضمير، ودلت الواو عليه، واتَّبعه أبو حيان في ذلك؛ قال:" وذهب ابن جني إلى أنه لا بد من تقدير الضمير الرابط مع الواو، فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة، فتقديره: وقت مجيئه، وحذف الضمير، ودلت الواو على ذلك".(١)

٢- مسألة : (جواز التعجب من الأفعال الناقصة المنفية كـ(ليس) و (مازال)، قال:" فإن كان الفعل من باب (كان) ولزمه النفي، لكونه وضع كذلك، كـ(ليس)، أو لكونه لا يستعمل إلا مقروناً به، أو بحرف النهي، أو الدعاء ففيه خلاف: ذهب البغداديون، وابن السراج إلى إجازة: (ما أحسن ما ليس يذكرك زيد)، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، والجمهور على المنع"(٢)، وأيَّدهم أبو حيان في ذلك؛ فقال:" ويقوي ذلك في (ليس) أنها وقعت صلة لـ(ما) المصدرية في قوله: (بما لستما أهل الخيانة والغدر".(٣)

- من المسائل التي خالف فيها أبو حيَّان آراء المدرسة البغدادية :

١- مسألة : (الاشتقاق الأكبر الذي قال به الفارسي وابن جني)، وهو عقد تقاليب تركيب الكلمةكيفما قلبتها على معنى واحد نحو: القول، والقلو، والولق، والوقل، واللقو، واللوق على معنى الخفة والسرعة، ونحو: الكلم، والكمل، واللكم، والمكل، والملك، واللمك على معنى

(١) المرجع نفسه، ٢/ ص١٦٠٥.

(٢) نفسه، ٣/ص٢٠٨٥ ، وانظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٣٢٤/٢.

(٣) د. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص٣١٢.

الشدة والقوة، قال أبو حيان:"ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع"[(١)]، وذكر ابن جني أنه لم يسمِّه إلا أبا علي الفارسي، قال في (باب في الاشتقاق الأكبر) :"هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به ويخلد إليه"[(٢)]، ولم يجوزه أبو حيان؛ فقَالَ:" وَالصَّحِيح أَن هَذَا الِاشْتِقَاق غير معول عَلَيْهِ لعدم اطراده".[(٣)]

٢- مسألة : (تجويز ابن كيسان تصغير"أفعل")، نحو : أحسن بزيد؛ فأجاز ابن كيسان قول: (أحيسن بزيد) قياسًا على (ما أحيسن زيدًا)، ولم يجوزه أبو حيان، فقال:" أما تصغير (أفعل) نحو: أحسن بزيد فلا يجوز، وأجاز ابن كيسان تصغيره فتقول: أحيسن بزيد قياسًا على ما أحيسن زيدًا"[(٤)].

٣- مسألة : (الوصل بـ"نعم و بئس" في صلة "الذي") فينقل أبو حيان عن ابن السراج أنه يمنع الوصل بهما في صلة الذي، لكن خالفه أبو حيان في ذلك، فقال بجوازه، متبعًا في ذلك أصحابه من نحاة مدرسته الأندلسية، كابن هشام الخضراوي.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١/ ٢٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١٣٥/٢، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط: الرابعة .

(٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٤٥/٣ .

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/ ٢٠٦٨.

قائمة المصادر والمراجع مرتَّبة ألفبائيًّا:

١- الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الأولى ١٤١١ه-١٩٩٠م.

٢- الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، المحقق:صفوان عدنان الداودين، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط:١، ١٤١٢ه.

٣- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، الناشر: المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.

٤- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط: الثانية .

٥- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا .

٦- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

٧- جمال الدين القفطي، إنباه الرواة أنباه النحاة، المكتبة العنصرية- بيروت، ط: الأولى .

٨- ابن جنى، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٩- ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازني، دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى، ذو الحجة، سنة ١٣٧٣هـ/ أغسطس سنة ١٩٥٤م.

١٠-ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق :علي الجندي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١١-ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازني، دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى، ذو الحجة سنة ١٣٧٣هـ/ أغسطس سنة ١٩٥٤م .

١٢- ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط: الأولى، ١٤١٥ه – ١٩٩٥م.

١٣-أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

١٤-أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨ م.

١٥- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق.
١٦- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي- بيروت.
١٧- الزمخشري، أساس البلاغة، ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
١٨- ابن السراج، الأصول في النحو، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
١٩- أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي المدرسين بالأزهر الشريف، الناشر: مصطفى البابلي الحلبي، ط: ١٣٧٣-١٩٦٦.
٢٠- سيبويه، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٢١- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م.
٢٢- أبو طاهر المقرئ، أخبار النحويين، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث - طنطا، ط: الأولى.
٢٣- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف- مصر، ط: الثالثة.
٢٤- عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب: جامعة اليرموك، إربد-عمان، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.
٢٥- ابن عصفور الأشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٦م.
٢٦- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق : د. حسن شاذلي فارهود، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٢٧- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق/بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .
٢٨- أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازات، حققه الأستاذ الدكتور: حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.
٢٩- أبو علي الفارسي، المسائل المُشْكِلَة، قرأه وعلَّق عليه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤ه.
٣٠- القرآن الكريم.

٣١- المبرد، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
٣٢- ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار التعاون.
٣٣- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤ه.
٣٤- ابن النديم، الفهرست، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م .
٣٥- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ١٩٩٢م .
٣٦- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د.مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.
٣٧- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة- مصر، ١٩٩٧م.
٣٨- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.